

وزير خارجية صنعاء يكشف عن زُسخ جديدة لمعتقلات "أبوجريب" و"غونتنامو" في المدن والجزر اليمنية



التي تقع تحت الاحتلال الذي تزعمه السعودية ويحذر من الإنتهاكات الصارخة بحق المسافرين عبر المنافذ المحتلة في عدن وحضرموت وغيرها

صنعاء - "رأي اليوم" - عبدالكريم المدي:

اتهم وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ اليمنية المهندس هشام شرف المملكة العربية السعودية ودول ما يُسمى بـ"التحالف العربي" التي تشن حرباً وحصاراً على اليمن منذ 26 مارس 2015 بقياً منها بإنتهاكات صارخة بحق الإنسان اليمني في مخالفة صريحة للقانون الإنساني والمواثيق والاتفاقيات الدولية، بحق العديد من المواطنين المسافرين إلى خارج اليمن أو العائدين إلى المدن والمناطق غير المحتلة عبر المنافذ البرية والجوية المتاحة في ظل إغلاق مطار صنعاء الدولي.

وقال المهندس شرف خلال لقاء مع ممثل منظمة الصليب الأحمر الدولي بصنعاء السيد "إلكسندر فيتين": إن ممارسات التوقيف والاعتقالات العشوائية بحق العديد من المسافرين بحسب الهوية أو صلة القرابة العائلية أو المنطقة التي ينتمون إليها هو جريمة يُعاقب عليها القانون الدولي، كما أنه إنتهاك صارخ للحريات الشخصية وحرية التنقل التي يكفلها القانون والدستور اليمني وكل المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ، مشيراً بأن العاصمة صنعاء تحصن مئات الآلاف من اليمنيين من كل المناطق وبعضهم من لهم صلات قرابة أسرية مباشرة بقيادات سياسية وعسكرية وأمنية تعمل مع العدوان، ولكنهم يعيشون بكل حرية وأمان في وطنهم.

كما كشف الوزير شرف عن وجود معتقلات ومراكز توقيف وتعذيب سرية تُشرف عليها قيادات خارجية (تتبع لعدوان) موجودة في كل من عدن والمكلا وسقطرى وبعضها - كما قال - على متن البارجات الحربية الأجنبية في البحر الأحمر وخليج عدن. مشيراً بأنه يتم في تلك المعتقلات السرية التعامل مع الأسرى والمحوقفين بدعوى الإشتباه بهم بصورة مهينة، إضافة لتعريضهم لصنوف التعذيب، وليس ذلك فحسب بل أن الأمر وصل، حسب تعبيره، إلى تسليمهم إلى قوى أمنية وعسكرية أجنبية أو لجماعات إرهابية وهو ما يعتبر جريمة حرب، وإنسان لجرائم سجن "أبوجريب" في العراق ومتقل غواتانتامو سيء الذكر الذي تديره وزارة الدفاع الأمريكية في جزيرة غواتانتامو الكوبية.

وحذّر وزير خارجية حكومة الإنقاذ اليمنية القيادات السياسية والأمنية والعسكرية ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية التي تعمل مع تحالف العدوان من خطورة الإستمرار بهذه الجرائم ، مؤكداً بأنها سوف تُحاسب عليها وفقاً لقواعد القانون الدولي